التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي
محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال (2012/1962)

مصطفى سهيلة
طالبة دكتوراه، السنة الخامسة إدارة أعمال وتجارة دولية
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر

أ.د. راتول محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر

الملخص

يتلخص الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة إجراء تقييم اقتصادي للسياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وحتى سنة 2014 واستخلاص الدروس من التجارب السابقة في هذا المجال والوقوف على أهم الانجازات المحققة والعراقيل الواجب رفعها، ولمعالجة هذه المسألة وتحقيق أهدافها، فإننا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكننا تقييم أداء السياسات الزراعية في الجزائر بعد خمسين سنة من الاستثمار في هذا القطاع ؟

سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

– السياسات الفلاحية في الجزائر خلال خمسون سنة من الاستقلال (1962–2012) .

– التقييم الاقتصادي لخمسين سنة من جهود الاستثمار في القطاع الفلاحي .

– الانجازات المحققة والعراقيل الواجب رفعها.

الكلمات الرئيسية: السياسة الزراعية، الاستثمار الفلاحي، النمو الاقتصادي، النتائج المحققة، العراقيل الواجب رفعها.

Résumé

En célébrant le cinquantième anniversaire de l'indépendance de l'Algérie, il est très important, en tant que chercheurs, d'évaluer l'expérience de l'Algérie dans le domaine agricole. Afin de traiter ce sujet et d'atteindre ses objectifs, on pose la problématique suivante :**Comment peut-on évaluer la performance des politiques agricoles de l'Algérie après cinquante ans d'investissement dans ce secteur?** Nous essayons de répondre à cette question à travers les points suivants :

- Le parcours des politiques agricoles en entre (1962-2012).
- Evaluation économique des cinquante ans d'investissement dans le secteur agricole.
- Les avantages obtenus et les obstacles à lever.

L'objectif de cette étude est de faire un bilan économique sur les politiques agricoles et rurales en Algérie. Cela est utile vu l'importance du secteur agricole et ses avantages qui se reflètent sur l'économie

Mots-clés: politique agricole, l'investissement, la croissance économique.

مقدمة:

بادرت الجزائر منذ الاستقلال بالعديد من الإصلاحات في القطاع الفلاحي، بداية من مرحلة التسيير الذاتي 1963، والثورة الزراعية 1971، والتي تلتها منذ سنة 1987، مرحلة ثانية من الإصلاحات اتسمت بتراجع دور الدولة في النشاط الفلاحي، و بدءا من عام 2000، جاءت مرحلة ثالثة من الإصلاحات تميزت بتنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم المصالحة الوطنية وتنشيط التنمية الريفية، وفي فيفري 2009، تم الشروع في المرحلة الرابعة بإطلاق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي.

في الوقت الذي تحتفل فيه الجزائر بالذكرى الخمسين لاستقلالها، ونظرا لأن الفرصة مواتية لتحليل الشوط الذي قطعته الجزائر في المجال الفلاحي، واستخلاص الدروس من التجارب السابقة، وتقييم قدراتها لرفع التحديات في هذا القطاع، وكذا الآفاق الاقتصادية التي تنشئ في المستقبل، تتولد لنا الحاجة كباحثين لوضع حصيلة اقتصادية عن تجربتها في هذا القطاع، وذلك خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية في المجال الفلاحي خلال خمسون سنة من الاستقلال؟**

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته، إذ أن القطاع الفلاحي يمثل مجالا مهما للبحث، وذلك لما يحويه هذا القطاع من خصائص تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد. ولعل أفضل مجالات البحث والدراسة التي تعطي صورة واضحة عن مدى نجاح القطاع الفلاحي أو عدمه في الجزائر هي المجالات المتعلقة بدراسة الجوانب الاقتصادية لهذا القطاع، والتي يمثلها علم الاقتصاد الزراعي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الجزائر للاستثمار في القطاع الفلاحي، بعد خمسون سنة من الاستقلال في ظل بيئة اقتصادية مختلفة، وعناصر رئيسية مؤثرة في هذه البيئة صارت أيضا مختلفة، من خلال تحديد الإطار العام للاستثمار الفلاحي، وتحديد السياسات الفلاحية التي اتبعتها الجزائر منذ سنة1962 وحتى سنة 2014 لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، ثم تحديد نتائج تلك الجهود وصولا لإبراز أهم المكتسبات المحصل عليها والعراقيل الواجب رفعها.

محاور الدراسة: سنعالج الإشكالية السابق ذكرها من خلال المحاور الآتية:

1. **السياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1962/2012).**
2. **التقييم الاقتصادي لخمسين سنة من جهود الاستثمار في القطاع الفلاحي.**
3. **المكتسبات المحصل عليها والعراقيل الواجب رفعها.**

1. السياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2012/1962)

يعد الترتيب التسلسلي لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي في الجزائر منذ سنة 1962، ضروريا لإدراك مدى وعمق الإصلاحات والجهود التي بذلتها الدولة للاستثمار في هذا القطاع، والذي يمكن ضبطه في أربعة مراحل أساسية:

1.1. مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1979/1962)

إن نظم الإنتاج المعمول بها في فترة ما قبل الاستعمار تندرج في سياق جهد مستمر للتكيف مع القيود البيئية، والحفاظ على التماسك الاجتماعي القوي، من خلال التنظيم القبلي المرن والقابل للتوسع، وتوفير الحماية الفعالة في التعامل مع مختلف الحالات الطارئة. كل هذا كان يحافظ على التوازن النسبي، على أساس وجود ارتباط وثيق بين المحاصيل الزراعية وتربية الماشية، ومبدأ استرداد التكامل الطبيعي من حيث استخدام الأراضي الفلاحية والمبادلات التجارية[1]. لقد تم كسر هذا التوازن خلال الفترة الاستعمارية، وما أحدثه الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمر الفرنسي غداة الاستقلال أدى بالدولة إلى تركيز اهتمامها على المستثمرات الفلاحية[2] الأكثر غنى في البلاد، والتي أصبحت منذ 1962 تسير ذاتيا وجماعيا من طرف الفلاحين، وتم إدراك الأولوية المعطاة للقطاع المسير ذاتيا كضرورة اقتصادية بفعل رأس المال المادي الذي كان يشكله هذا القطاع، ومبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية اتجاه العمال السابقين لدى المعمرين وعائلاتهم. ومع مجيء الثورة الزراعية (1979/1971) تأكد التوجه الاشتراكي للاقتصاد الفلاحي في الجزائر، بتأميم أكبر الملكيات الخاصة التابعة لوطنيين وأراضي غير مستغلة، وتم فرض نمط التسيير الجماعي على المستثمرين، كما ظلت طرق تمويل القطاع الفلاحي أساسا عمومية في شكل إعانات، كان حجمها مرهون بشكل ضيق بمستوى الإيرادات النفطية، وكان منحها محددا حسب الأولويات المخصصة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

وما يمكن تسجيله عن هذه المرحلة هو أن الثورة الزراعية لسبعينات القرن العشرين مثلت حلا جزئيا، غير ملائم لمشكلة التوزيع غير المتكافئ للأراضي، من خلال تجميع المستفيدين في تعاونيات إنتاج غير فعالة، الأمر الذي صعب تزويد المزارعين الصغار بالمكننة، كما أن إعطاء الأولوية لكبار المزارعين ساهم بشكل كبير في ظهور المضاربة أكثر في الإنتاج الزراعي، في حين غرقت الأغلبية العظمى للفلاحين في الفقر، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المرحلة كانت تعبر عن نموذج فلاحي موروث عن الاستعمار الفرنسي، ذو أنماط إنتاج مختلفة عما كانت عليه من قبل وما يمكن استخلاصه من هذه التجربة، هو أن ترقية القطاع الفلاحي تتطلب ضرورة الربط بين الإنتاج من جهة ووسائل الإنتاج من جهة أخرى، وخلق التوازن في تمويل مشاريع الاستثمار الفلاحي، سواء ما تعلق منها بالاستثمارات الفلاحية الكبرى أو الصغرى. وأصبح من البديهي في هذه الفترة أن الجهود المبذولة كانت بعيدة أن

تغطي النتائج المسطرة، في ظل النمو الضعيف للمتوسط السنوي للإنتاج الفلاحي، وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية من جهة والزيادة المطردة في عدد السكان وتحسن القدرة الشرائية الغذائية لهم، وارتفاع الطلب الداخلي من جهة أخرى.

2.1. مرحلة الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي للدولة: (1999/1979)

مع بداية سنة 1980 أحدثت تغييرات جذرية في السياسة الرسمية للدولة، بإعطاء الأولوية مستقبلا لكبار المزارعين، ومنذ ذلك الحين تم تنفيذ كل الإصلاحات في نفس الاتجاه، وهكذا تم وضع التجارب الأولى لتحرير الأسواق، التي تلتها إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية والتي حوّلت إلى مستثمرات فلاحية جماعية وإلى مستثمرات فلاحية فردية، بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي (قانون87-19). في نفس الفترة، تم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها الأصليين (قانون التوجيه العقاري لسنة 1990)، وإعادة تنظيم النظام التعاوني المنبثق عن الثورة الزراعية. ونظمت المشاورات الوطنية حول الفلاحة في عام 1992، والتي أكدت على المكانة المركزية التي يجب أن يحض بها الأمن الغذائي ضمن انشغالات القطاع وضرورة الإبقاء على الأولوية المطلقة الممنوحة لزيادة الإنتاج الوطني، التي تعتبر وسيلة مهمة للتقليص من تبعية استيراد المواد الغذائية. وتنظيم المهنة الفلاحية، والسياسة العقارية وتحييد عوامل الإنتاج والضبط الاقتصادي، وسياسة الأسعار والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، ألحت على ضرورة لامركزية المسؤوليات والوسائل والحاجة لتشجيع مشاركة الفاعلين في الميدان، وتبعا لذلك اتخذت الدولة محاولات عديدة لإنعاش هيئات وأعمال التنمية فقد تم تنظيم ملتقيات وطنية حول العقار الفلاحي، والفلاحة وموازاة لذلك، تم إطلاق برامج خاصة (برامج الأشغال الكبرى والتشغيل الريفي والتشجير[3])غير أن مدى هذه الإصلاحات لاسيما تلك المتعلقة بإدخال حق الانتفاع الدائم على أراضي المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية ظل محدودا نسبيا.

ويمكن تفسير ذلك بأن أغلبية هذه المشاريع تمت المصادقة عليها في غياب استشارة وتحسيس كافيين للمستثمرين، ومحيط مؤسساتي متزعزع وهياكل تمويل ومساعدة القطاع فاقدة للمصداقية. وفي نفس الوقت تضاعفت المعاملات غير القانونية على الأراضي بدون إنعاش الاستثمارات الخاصة في القطاع الفلاحي، لذلك فإن العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورات الوطنية، لم تتجسد على أرض الواقع نظرا للصعوبات المرتبطة بالأزمة المالية والسياسية الحادة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات، والتي كان لها تأثير كبير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أدت إلى تخلي الدولة عن العديد من الإصلاحات التي كانت تنوي القيام بها في المجال الفلاحي الذي عرف ركودا رهيبا نتيجة غياب إستراتيجية واضحة المعالم في تسييره، وشهدت الجزائر في تلك الفترة نزوحا ريفيا شديدا

لسببين الأول غياب الأمن والثاني تدهور الأوضاع المعيشية نتيجة الفقر والتهميش. وتبرز هذه المرحلة تأثر القطاع الفلاحي بالحياة الريفية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية فلاحية دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعالم الريفي.

3.1. مرحلة الاستقرار، المصالحة والأعمال الاستعجالية (2008/2000)

بعد العودة التدريجية للأمن في البلاد والتي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية، بادرت الجزائر بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية [4](2000 / 2004) والذي يندرج ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية، توجه الدعم نحو المستثمرات الفلاحية قصد الرفع من الإنتاج والإنتاجية، وتسريع مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الحاجيات الغذائية للبلاد، وسمحت الجهود الهامة المبذولة في إطار الميزانية بزيادة استراد التجهيزات الفلاحية وواصلت الهيئات التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكييفها مع الطلبات الجديدة والمتنوعة للمنتجين، وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كما أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تسمى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. وعين الوزير المنتدب للتنمية الريفية وتم دمج مهامه في جوان 2008 في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ثم عزّز ذلك فيما بعد بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08- 16 المؤرخ في أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، وخطاب رئيس الجمهورية في فيفري 2009 ببسكرة، الذي وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

رغم أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعدان بمثابة دفعة قوّية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر إلاّ أنّ هذه المخططات مسّت المناطق الفلاحية ذات المؤهلات الطبيعية دون المجالات الاقتصادية الريفية الأخرى، التي بقيت مهمشة حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان بفعل الأوضاع الاجتماعية المزرية (أزمة الإرهاب، والأمن) التي كانوا يعيشونها رغم التواجد السكاني الكبير بها، وبالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة لتحقيق التنمية الفلاحية إلا أنها لم توّسع نشاطاتها إلى المناطق الزراعية المهمشة التي زاد وضعها سوء، ثم إن إغفال القطاع الفلاحي في التوجهات الإستراتيجية الكلية للدولة كان واضحا في الفترة الممتدة من سنة 2004 وحتى سنة 2008. وأهم ما ميز هذه الفترة هو تحديد المهام المركزية وغير المركزية للفاعلين في القطاع الفلاحي.

4.1. مرحلة التجديد الفلاحي والريفي: (2009 /2014)

تبرز هذه المرحلة حكامة جديدة للقطاع الفلاحي[5]، والأقاليم الريفية وتتمحور حول ثلاثة ركائز أساسية متكاملة:

أ. **التجديد الريفي:** هو برنامج يركز على الجانب الاجتماعي للحياة الريفية، ويستهدف الأسر المتواجدة في المناطق التي تمتاز بصعوبة الظروف المعيشية (الجبال، السهول، الصحراء)ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة للأقاليم الريفية، وذلك في إطار اقتصادي واجتماعي.

ب. التجديد الفلاحي: يركز هذا البرنامج على البعد الاقتصادي للقطاع الفلاحي ومردود هذا القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات الفلاحية العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة على طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، بهدف إدماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، وتم اعتبار حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء و البيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور[6].

ت. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة والفصل بين مختلف أشكال التنظيم ويهدف هذا البرنامج إلى:

ث. 1. عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

ث.2. الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

ث.3. تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

ث.4. تعزيز مصالح الرقابة وتصديق البذور والرقابة التقنية.

إن ما يميز سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي عن السياسات الفلاحية السابقة، هو بناء نمط فلاحي جديد يستهدف المنتجات من خلال دمج الفروع والأقاليم، وربط القطاع الفلاحي بالصناعات الغذائية، وإشراك الفلاحين في التسيير غير أن تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المرحلة يتطلب إلى حد بعيد التخلي التدريجي عن تمويل القطاع الفلاحي بالعائدات النفطية.

2. التقييم الاقتصادي لخمسين سنة من جهود الاستثمار في القطاع الفلاحي (1962–2012).

تعتبر عمليات التقييم النتيجة الحتمية لأي مشروع استثماري ويمكن القول أن إطلاق آليات للدعم بحجم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وما سبقته من إصلاحات للقطاع قبل سنة 2000، وسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي وما حملته من تحفيزات للاستثمار الفلاحي، كان له العديد من الآثار، سواء على مستوى النمو الاقتصادي، فعالية التسيير العمومي، تقوية الأمن الغذائي والتنمية البشرية وهو ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المحور:

1.2. النتائج المحققة بالنسبة للمستثمرات الفلاحية، الفروع والأقاليم

أ. **ارتفاع حجم المستثمرات الفلاحية وتوسع أشكال الدعم:** في سنة 1996، تم إصدار القانون الأساسي للفلاح، وشروط الاعتراف بمهنة الفلاح، حيث تم الاعتراف بـ 900000 فلاح إلى غاية 31 ديسمبر 2011، مما سمح بالحصول على مختلف أشكال الدعم (مالي وتقني، قروض الاستثمار، التأمين العقاري)، وبدخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في النشاط في أوت 2010، تم إنشاء مستثمرات جديدة على أراضي الأملاك الخاصة للدولة وفق نمط الامتياز[7] القابل للتجديد على أربعين سنة، وتعتبر أغلب المستثمرات ذات حجم صغير (مساحة أقل من 10هكتار)، كما أعطى الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين، الفرصة لدعم العديد من المنتجات الفلاحية (تربية النحل، الدواجن،.....).

وكنتيجة لذلك فقد ارتفعت قيمة الإنتاج الفلاحي في سنة 2011 إلى 18 بالمائة بالنسبة للمناطق الجبلية، 23 بالمائة بالنسبة للهضاب العليا 44 بالمائة بالنسبة للسهول والسواحل و16 بالمائة بالنسبة للصحراء والواحات.وأخيرا سمحت التغيرات المحدثة في استعمال التربة بتسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الفلاحين لتثمين أحسن لمستثمراتهم، والتكيف مع التقلبات الثقيلة للسوق، نذكر منها:

أ.**1**. انخفاض الأراضي المتواجدة في راحة إلى11 بالمائة في سنة 2010.

أ.**2**. ارتفاع المساحة المخصصة لغرس الأشجار بـ 82 بالمائة.

أ.**3**. زيادة في المساحات المسقية بـ 99 بالمائة.

ب. **ارتفاع معدلات الإنتاج** :إن الربط بين الوحدات الإنتاجية في القطاع الفلاحي، والصناعات الغذائية في إطار الفروع سمحت بتحقيق العديد من النتائج الايجابية:

ب.1. بالنسبة للحليب: ارتفع معدل الإنتاج من 2 مليار لتر/السنة خلال الفترة (2008/2000) إلى2.67 مليار لتر/السنة خلال الفترة (2011/2009) .

ب.2. بالنسبة للحبوب: فقد ارتفع معدل إنتاجها من 29.7 مليون قنطار/السنة خلال الفترة (2008/2000) إلى 49.67 مليون قنطار/السنة خلال الفترة (2011/2009).

ب.3. بالنسبة لفرع البطاطا: عرف إنتاجها ارتفاعا مستمرا من 17 مليون قنطار/السنة خلال الفترة (2008/2000) إلى 32.8 مليون قنطار/السنة خلال الفترة (2011/2009) .

ب.4. بالنسبة للحوم الحمراء: ارتفع معدل إنتاجها من 2.6 مليون قنطار/السنة خلال الفترة الممتدة ما بين(2000، 2008) إلى 3.83مليون قنطار/السنة خلال الفترة(2011/2009).

ب.5. بالنسبة للحوم البيضاء: ارتفع معدل الإنتاج من 2.09 مليون قنطار في سنة 2009 إلى 2.82 مليون قنطار في سنة 2010 ووصل معدل الإنتاج إلى 3.36 مليون قنطار في سنة 2011.وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة نمو الإنتاج الفلاحي في العشر سنوات الأخيرة بـ 7.3 بالمائة في السنة مقابل 3 بالمائة في العشرية السابقة.

ت. **النتائج المحققة على مستوى التنمية الريفية:** بالنسبة للمشاريع الريفية المدمجة تم صياغة 6059 مشروع للفترة مابين (2009-2014) تمت الموافقة عليها، من بينها 4165 مشروع تم الشروع فيه كما تم استحداث 113880منصب شغل، وبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذه المشاريع 681200 أسرة لتقارب نسبة انجاز تعهدات هذه المشاريع حوالي 30بالمئة، وهي نسبة ضئيلة نسبيا فيما يتعلق بالمشاريع الجوارية.

2.2. فعالية أدوات وآلات التسيير العمومي: يمكن تحديد أهم الانجازات المحققة في هذا المجال في مايلي:

أ. **تطور الإطار القانوني وملائمته للتغيرات المحدثة:** حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الجديدة والضرورية لبرمجة الاستثمارات، فردية أو جماعية أو عمومية أو خاصة، وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمار في الإنتاج الفلاحي، حيث تم إيداع أكثر من 195000 ملف لدى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، من بين220000 مستثمرة معنية بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز على هذه الأراضي.

ب. **أدوات مالية وإجراءات فعالة للدعم الفلاحي:** تزايد الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث انتقلت الموارد العمومية الممنوحة لدعم القطاع الفلاحي من 52 مليار دج في سنة 2000 [8]إلى 284 مليار دج في سنة2011.

ت. **تنوع صناديق الدعم المالية:** منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف، وتنوعت مع ذلك الصناديق لتلبية الاحتياجات الخاصة :

ت.1. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.

ت.2. الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

ت.3. الصندوق الوطني للضمان ضد الكوارث الفلاحية.

ت.4. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

ت.5. الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين و الفلاحين.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من 30 إلى 60 بالمائة مع تخفيض إلى 100 بالمائة من نسب الفوائد على القروض، كعلاوات التحفيز على النوعية أو تثمين المنتجات أو تخفيض خاص لضبط

الأسواق. كما تم فتح شباك وحيد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لدراسة المشاريع الاستثمارية وتوجيه المتعاملين نحو نوع القرض والدعم العمومي الملائم (القرض الرفيق، قرض التحدي، القرض الفدرالي، القرض الممون، قرض الإيجار قرض السكن الريفي)

3.2. النتائج المحققة على مستوى الأمن الغذائي والتنمية البشرية:

أ. **الأثر على الأمن الغذائي:** انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 500 مليار دينار سنة 2001 إلى 1600 مليار دينار سنة 2011 وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حوالي 30 بالمائة. ويظهر تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب، القمح اللين ، الشعير) انخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب والشعير وزيادة محسوسة بالنسبة للقمح اللين. مما يؤكد التغيرات الملاحظة في نفس الوقت في مجال الإنتاج الحيواني أكبر مستهلك للحبوب، وكذا الحصة الغذائية للأسر . وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن حصة الواردات الغذائية ضمن الواردات الإجمالية بقيت بدون تغيير، تتراوح بين 16و 20 بالمائة أثناء هذه الفترة.

يبيّن تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه بعد ارتفاع ضعيف خلال الفترة (1962،1980) زاد بمعدل سنوي حوالي 3 بالمائة خلال الفترة (1981 و1990) وبـ 3.2 بالمائة ما بين (1991،2000) وبـ 7.3 بالمائة خلال الفترة (2001،2011). ويسلط هذا النمو الضوء على الحيوية المدعمة للقطاع الفلاحي. حيث تضاعف حجم إنتاج معظم المواد مرتين أو ثلاثة مرات (البطاطا، الطماطم البقول الجافة، العلف، الخ.....) و يخفي هذا التطور تغيرات هامة من سنة إلى أخرى (- 7.4 بالمائة في سنة 2008، +31.5 في سنة 2009).

أخيرا من المهم الإشارة إلى النمو الديموغرافي الذي يعد عاملا يتماشى مع تزايد الحاجيات الغذائية، حيث تطورت نسبة النمو الطبيعي بـ 3.5 بالمائة في الفترة (1970- 1980) لتبلغ 2.03 بالمائة في سنة 2012، وهي نسبة توافق تماما تجديد السكان (الديوان الوطني للإحصائيات 2012).

ب. **الأثر على التنمية البشرية:** يعد قياس أثر الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الفلاحي على التنمية البشرية، أمرا ذو أهمية بالنسبة للتوجهات الإستراتيجية للحكومة، وأيضا بالنسبة للمستثمرين الفلاحين والأسر والمتعاملين الخواص، للسماح لهم باتخاذ قرار مواصلة التزاماتهم في الاستثمار المباشر في هذا القطاع من عدمه، وتشير مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر إلى تقدم هذا الأخير حيث ارتفع مؤشر التنمية البشرية الوطنية من 0.681 بالمائة سنة 2009 إلى 0.699 بالمائة سنة 2010 في حين انخفض معدل البطالة من 10.2 بالمائة سنة 2009 إلى 10 بالمائة سنة 2010.

3. المكتسبات المحصل عليها والعراقيل الواجب رفعها.

نسعى من خلال هذا المحور إلى إبراز المكتسبات المحققة من الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ويسمح هذا المسعى بالتأكيد على العراقيل التي يبقى من الواجب رفعها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة.

1.3. بالنسبة للأمن الغذائي:

أ. **ارتفاع الاحتياجات الغذائية:** إن القيمة الغذائية من حيث الحجم هي في تزايد مستمر. فخلال خمسين سنة تضاعفت من 1758حريرة في اليوم لكل نسمة سنة 1962 إلى 3500 حريرة في سنة 2011، وعلى اعتبار أن السكان تضاعفوا أربع مرات خلال نفس الفترة فإن الوفرة الغذائية تضاعفت 8 مرات. ولمواجهة هذا الطلب فإن الإنتاج الوطني عرف نموا مستقر ويغطي قيمة 70 بالمائة من هذه الاحتياجات، أما الثلاثين بالمائة المتبقية يلجأ لتغطيتها بالاستيراد.

ب. **الربط بين القطاع الفلاحي والاقتصادي:** تمكنت الجزائر من بناء نموذج فلاحي واقتصادي ، من خلال الربط بين المجالين في سياسة واحدة، مما يوفر إمكانية لكل الفاعلين لممارسة نشاطاتهم بكفاءة. ولذلك لابد من البحث عن توسيع الفاعلين لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

2.3. بالنسبة للطريقة الجديدة في تسيير القطاع الفلاحي:

أ. **وظائف جواريه متعددة يجب تعزيزها وتشجيعها:** هذا المسعى ملائم للتقريب بين الفاعلين ويمكن أن يستجيب لتطلعاتهم ويستحق تعزيزه واستعماله بشكل أوسع.

ب. **نسبة تغطية متزايدة، يمكن توسيعها:** يمكن تغطية نسبة المستثمرين ومتعاملي الفروع ، وذلك بإشراك المجموعات الخاصة كالشباب والنساء.

ت. **طريقة جديدة للحكم أكثر إلزاما يجب تعميمها:** إن مشاركة الفاعلين وتبسيط المفردات والآليات وهيكلة الوسط والبحث عن المسؤوليات تعد من المكتسبات. ولتعميمها يجب أن ترافق برفع الحواجز ما بين مختلف الإدارات، ومختلف أنواع الدعم المقدم خلال نفس العملية.

ث. **علاقات جديدة بين الفاعلين:** لقد تغيرت العلاقات بين الفاعلين وما بين الفلاحين و أصحاب الحرف الأخرى، وما بين الفلاحين والصناعيين، وما بين الفلاحين والإدارة. إذ أن بروز مسؤوليات متقاسمة يتطلب المتابعة والمرافقة.

3.3. إحداث نمو اقتصادي مدعم:

أ. **تنوع وعصرنة المستثمرات:** يمنح تنوع المستثمرات حسب حجمها وزراعتها وموقعها الزراعي والبيئي تشكيلة واسعة من المنتجات، موزعة على أقاليم متعددة، كما أن طبيعة الاستثمارات الفلاحية تفرض على المستثمرين

الالتزام بمسار العصرنة، مما يفرض على الدولة الاهتمام بإدخال التكنولوجية في المدخلات والمكننة ومواكبة التقنيات العصرية في الإنتاج.

ب. **تشجيع الاختصاصات المتعددة:** تتطلب تعبئة كفاءات متنوعة فلاحية، مالية، اقتصادية.....الخ ينبغي أن تعمل في مجموعة على المستوى المحلي والدولي. وتعمل هذه الاختصاصات بشكل أفضل عندما تكون الحواجز غير كبيرة والارتباطات الإدارية مرنة مما يتطلب توسيع مشاريع البحث بين مخابر البحث في الجامعات والوزارات الوصية.

ت. **معرفة أحسن لتنمية الفروع الضرورية:** إن تنمية الهياكل في الفروع يشجع على اندماج الفاعلين ولكن قدرة التحليل الاقتصادي (القيمة المضافة، التوزيع المتوازن، العودة بالاستثمارات بالنسبة لمختلف الأطراف الفاعلة للفرع) يجب بناؤها.

ث. **توسيع مشاريع التنمية الريفية المندمجة:** تنوع الأعمال المباشر بها يبين أهمية مسعى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والخاصة بكل المناطق الريفية وتحسين ظروف معيشة السكان.

4.3. النتائج المحققة بالنسبة لفاعلية أدوات التسيير العمومي: إن التجارب المكتسبة في مجال فعالية أدوات التسيير العمومي تسمح بتحسين الوصول إليها ولاسيما الإسراع في آجال استعمالها ونوعية الخدمات المقدمة ولذلك تجدر الإشارة إلى النقاط الآتية:

أ. الإجراءات والميكانيزمات المالية، والهياكل الإدارية هي في تجدد مستمر، ولكن يجب عليها احترام مبادئ التسيير العمومي، وأن توجه لأن تكون فعالة للبحث عن النتائج، وتكثيف التنظيم الداخلي للهيئات العمومية.

ب. إنشاء مستمر لمنتجات جديدة من خلال دعم الاستثمار، تخفيض الفوائد، علاوة النوعية، قروض قصيرة، متوسطة، طويلة المدى، التأمين، الضمان، لذلك لابد من تحديد شروط الاستفادة منها من أجل وضوح الأعمال ومتابعتها.

ت. الاستجابة السياسية لانشغالات التسيير الأحسن للأملاك المشتركة حيث يسمح ذلك بالقليل من المضاربة من قبل بعض المتعاملين على المنتجات الواسعة الاستهلاك.

ث. إن تسوية مشكلة العقار الفلاحي، وضعت حدا لفترة طويلة من الشك وأحدثت ظروف ايجابية، للاستثمار سواء على مستوى المستثمرات الفلاحية أو على مستوى الصناعات الغذائية الزراعية (خاصة، جماعية، فردية، عمومية) مما يسهل منح القرض بالضمانات.

ج. إن إعادة الديناميكية لصندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، وتعميم التأمينات الفلاحية من شأنه المساهمة في تنمية قدرة تسيير الأخطار والأزمات عبر مبدأ التعاضد.

ح. إن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكذا التغيرات المناخية يمكن أن تتطور ويكون لها آثارا في وثبة تنفيذ السياسات الفلاحية وهي في نفس الوقت أخطار يجب أخذها بعين الاعتبار، كما يجب على القطاع أن يعدّلها ويفكر في تدابير للتأقلم معها أو التقليص منها كتبني استراتيجيات الإنتاج وتعزيز التأمين الزراعي والاهتمام باستراتيجيات التسويق و التمويل.

خاتمة:

إن النظر للقطاع الفلاحي الجزائري من زاوية اقتصادية يمكننا من التعرف على المزايا التي يمكن أن يقدمها هذا القطاع لنهوض بمستويات الإنتاج للعديد من المنتجات الغذائية، التي تتوفر فيها الميزة النسبية في الإنتاج، مما يمنح للجزائر فرصة أكبر للاستثمار فيه، وتنويع إنتاجها خارج قطاع المحروقات وتعزيز درجة اعتمادها الذاتي في توفير الغذاء، خاصة ما تعلق منه بالمواد الغذائية الأساسية. وهو ما يفسر المبادرات المتواصلة للسلطات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال على اتخاذ العديد من التدابير لإعادة الحيوية لهذا القطاع ودفعه من جديد للقيام بدوره الأساسي في الاقتصاد، ولأن خمسينية الاستقلال تفرض علينا كباحثين تقييم تجربة الجزائر في هذا المجال فإن أهم ما تم التوصل إليه هو :

أ. أن الفترة التي سبقت سنة 2000 كانت خالية تقريبا من أي سياسات فلاحية واضحة المعالم، لتبادر الجزائر منذ بداية العشرية الأولى من القرن العشرين بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي جاء بطريقة أخرى مختلفة عن تلك التي سادت حتى ذلك الوقت، وليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قيم الحداثة في القطاع الفلاحي، فمسار التحول الذي بدأ في هذا المجال منذ سنة 1979 عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي، ورد الاعتبار لبعده الاقتصادي لتكييف الفلاحة مع محيط وطني في تطور مستمر، والاختيارات التصورية الأساسية التي شرع فيها عند انطلاق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي (السيادة الغذائية، الربط بين القطاع الفلاحي والريفي وبين القطاع الفلاحي والريفي والقطاع الصناعي) ولكن وضع هذه السياسات واتخاذ مثل هذه المبادرات يتطلب الاهتمام أكثر بالجانب التنظيمي لهذا القطاع.

ب. ويمكننا القول أن هذه السياسات حققت نتائج إيجابية خلال الخمس عشريات الأخيرة بسبب تغير الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، لكن بالمقابل فهي لا تخلو من السلبيات، لأنه رغم تشابه الأهداف إلا أن تأثيرها كان مختلف، فكل سياسة جاءت بتغيرات جزئية للعالم الفلاحي والريفي. كما أنها تبقى دون الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة لذلك لابد من تعزيز الربط بين التدابير والآليات والوسائل المرافقة وتنمية القطاع الفلاحي والريفي، في سياق اقتصاد السوق المضبوط والمعزز للأمن الغذائي، وإحياء الأقاليم الريفية وتطوير فرص

الشغل. والتقليل من المعوقات التي غالبا ما تدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمار في القطاع الفلاحي خاصة ما تعلقت بـ:

- صعوبة تحديد كميات الإنتاج من العمليات الفلاحية الإنتاجية مسبقا وبالتالي صعوبة تحديد الدخل المتأتي عنها.
- التغير المفاجئ في أسعار المنتجات مما يؤثر على حجم الإيرادات الفلاحية.
- كبر حجم الموارد المالية التي يتطلبها استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- الإجراءات الحكومية المفاجئة والمتعلقة بالإنتاج، الأسعار، التسويق والسياسات النقدية والمالية.
- التغير في أذواق المستهلكين والتحول من منتج فلاحي إلى آخر مما يؤدي إلى اختلال بين الطلب والعرض الفلاحي.
- المخاطر المرتبطة بضمان الوحدة الإنتاجية الفلاحية .
- والملاحظ أن الجزائر باتت أكثر وعيا بالرهان الذي يمثله القطاع الفلاحي، وبناءا على ذلك فمن الحكمة أن تعمل الجزائر على مواصلة الجهود الرامية للتقليل من هذه العراقيل لضمان الاستمرارية في الإنتاج ولخلق مناخ للاستثمار الفلاحي ذو جاذبية أكثر وبمعوقات أقل، ويقترح لتحقيق ذلك:
- تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي في الجزائر، وفتح مجال الاستثمار الأجنبي والشراكة في هذا القطاع.
- الاهتمام بتثمين دور المرأة الريفية في النشاط الفلاحي.
- تحسين الظروف الاجتماعية في الأوساط الريفية (الأمن، البنى التحتية، المدارس،.....الخ)، مما يحسن الوضعية الاجتماعية للفلاحين، بما يساعد على تحسين نشاطهم.
- تعزيز عمليات الدعم غير المالي للقطاع الفلاحي، ومنح مساعدات للفلاحين وفق دراسات و أجهزة متخصصة رفيعة المستوى وذات نزاهة عالية بما يتماشى والتطورات العالمية.
- الاهتمام بالتصنيع الغذائي والزراعي لأنه يمكن أن يكون موضوع اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب.

الإحالات والمراجع

[1] –ايف قليرمو، مناطق الفلاحين والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية: تأملات من خلال حالة السهول المرتفعة في الجزائر، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول مناطق الزراعات الكبرى بالمغرب الكبير بين الأمس واليوم وآفاق المستقبل، باجة (تونس) أيام8 ،9،10 ديسمبر2011.

[2] –المستثمرة الفلاحية: هي وحدة إنتاجية، تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ومن مجموع قطاعات المواشي والدواجن والأراضي الفلاحية والاستثمارات المنجزة وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية. ويعتبر مستثمرا فلاحيا كل شخص طبيعي أو

معنوي، يمارس نشاطا فلاحيا ويشارك في تسيير المستثمرة، ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك. (قانون التوجيه الفلاحي رقم08-16) المؤرخ في 3أوت2008.

[3]– Rym Kellou, Analyse du marché algérien du blé dur et les opportunités d'exportation pour les céréaliers français dans le cadre du pole de compétitivité Quali-Méditerranée- Le cas de coopératives Sud Céréales Groupe coopératif Occitan et Audecoop, Thèse Master, Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, France, 2008.

[4] –سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية المدية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2007.

[5] –تعتبر الحكامة الفلاحية ضرورة وطنية، تهدف إلى البحث عن الفعالية مع مبدأ المشاركة، وهي طريقة جديدة للحكم والتسيير في القطاع الفلاحي تعمل على إشراك جميع الفاعلين في القطاع.

[6] –وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي2012.

[7] –الامتياز: عقد يمنح بموجبه السلطة المانحة إلى شخص حق استغلال العقار الفلاحي لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية.

[8] –سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000،2005) في ولاية قسنطينة، تقييم ونتائج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية 2006.